

تونس في معركة حاسمة لوقف تضخم الديون الأسرية

حكومة تصريف الأعمال تلجأ إلى الدفاتر القديمة بحثاً عن القروض المنسية والمتعثرة



تعززت مخاوف المسؤولين التونسيين والأوساط الاقتصادية من احتمال تعرض القطاع المصرفي إلى الشلل بسبب تعثر استرجاع أقساط القروض من الأضرار لعدة عوامل من أهمها فقدان الوظائف نتيجة تداعيات الوباء، رغم أن هناك محاولة من حكومة تصريف الأعمال لتسوية تلك المشكلة بشكل قانوني تتباين المواقف حول نجاحها.

تغير مصاريفهم ذات الصبغة المعيشية ثم اليات التسوية القضائية واليات تصفية في صورة فشل التسوية الرضائية". كما اقترح المشروع "وضع مبادئ تتعلق بفتح إمكانية طلب التسوية لوضعية التداين المفرط لمختلف الشرائح الاجتماعية شرط توفر مبدأ حسن النية". ومن بين الشروط حصر مجالات التسوية في الديون غير المهنية ثم خيار تقديم التسوية الرضائية والتوافقية والمجانبة على التسوية القضائية، التي تأتي في مرحلة ثانية.

وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الخفاف قد أكد الأسبوع الماضي أن الوضع الاقتصادي صعب للغاية، وهو مرتبط بشدة بالوضع السياسي "المتنازم". وقال في تصريحات صحافية إن الوضع "أخطر مما يعتقد البعض". ورغم أن خبراء يرون أن الحكومة تأخرت كثيراً في خطوة استرداد الديون المتعثرة من المواطنين وخاصة تلك التي أصدرتها البنوك الثلاثة المملوكة للدولة، والتي تفاقمت أزماتها خلال السنوات الأخيرة، لكن شفاً آخر يقول إنها خطوة قد تساعد في تخفيف أزمات القطاع المالي.

واعتبر المتخصص في الاقتصاد محسن تيس في تصريح لـ "العرب"، أنها فكرة جيدة لأن أزمة فايروس كورونا أدت إلى تفاقم الوضع المالي للعائلات التونسية المثقلة بالفعل بتدهور القدرة الشرائية". ولكنه أشار إلى أنه "يجب علينا أيضاً ضمان الوضع المالي للمستفيدين الحقيقيين من هذا القرار لحماية مؤسسات الائتمان أيضاً". وأوضح أن هذا هو السبب في أننا يجب أن نبحث عن الصيغة المناسبة لكلا الطرفين وهما البنوك والأشخاص المديون من أجل حل المشكلة دون أن يتضرر أحدهما".

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن حجم القروض المسلمة من طرف البنوك



تونس - يثير مشروع قانون أعلنت عنه الحكومة التونسية في وقت سابق هذا الشهر يتضمن لائح للحد من إيمان الأسر على القروض وبالتالي إنقاذ القطاع المصرفي من المشاكل التي يعاني منها، حالة من الجدل حول الجدوى منه في ظل الوضع الاقتصادي السيء. وخلال السنوات العشر الأخيرة تحولت ديون الأسر من أداة اقتصادية توفر لهم مجالاً للاستفادة من الكماليات أو الرفاهية إلى وسيلة ضرورية لتوفير المتطلبات الأساسية للحياة اليومية. ويؤكد مختصون في الاقتصاد خلال أحاديث منفردة مع "العرب" أن أغلب الأسر باتت اليوم رهينة مختلف أنماط القروض المصرفية سواء الاستهلاكية منها أو قسيرة الأجل، بالإضافة إلى اعتمادها على السلفة المالية من المرتب.



ويُصعد بوضعية التداين المفرط عدم قدرة المدين على سداد مجموع الديون غير المهنية ومعلومة المقدار، وفقاً لما يتوفر لديه من مداخيل وأموال قابلة للتسييل ومن موجودات قابلة للصرف على المدى القصير. وتقول حكومة تصريف الأعمال إن مشروع القانون يهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين يعانون تدايناً مفرطاً تجاه البنوك وعجزوا عن سداد قروضهم شرط ألا تكون لهذه الديون طبيعة مهنية وشرط إثبات عجزهم الحقيقي عن السداد.

ووفق مشروع القانون، الذي اطلعت عليه "العرب" فإنه يستهدف "وضع اليات أهمها التسوية الرضائية لسداد الديون مع مراعاة القدرة الخاصة بالمدين على

القروض الاستهلاكية تشل الاقتصاد

وانعكس في نهاية المطاف على نشاط البنوك.

وعانى القطاع المالي من غياب الحوكمة التي تنتشر الفوضى والتراهل، مما أدى إلى ضعف كفاءة البنوك وحولها إلى عائق كبير يحد من نشاط القطاع في جميع القطاعات.

ويقول اقتصاديون إن إعادة هيكلة القطاع خطوة إجبارية، لكن يجب أن تخضع للتدقيق بشكل دوري والأمر دون محاسبة المسؤولين على الوضعية التي وصلت إليها تلك البنوك.

وتظهر البيانات أن البنوك في تونس، والبالغ عددها 24 بنكا، توفر حوالي 87 مليار دينار في قروض معينة.

ويعتبر إصلاح القطاع المصرفي من ضمن الخطوات المهمة التي يطالب بها صندوق النقد الدولي، الذي اتفق مع تونس في 2016 على برنامج تمويل بقيمة 2.9 مليار دولار على مدى أربع سنوات.

وقال إن "ارتفاع معدل البطالة بسبب فقدان الوظائف في ظل جائحة كورونا تسبب في زيادة مديونية الأفراد والأسر للبنوك ومؤسسات الإقراض الأصغر والجمعيات التي تعمل في مجال الإقراض".

وحول ما إذا كانت البنوك تستطيع الحصول على ديونها المعدومة، يرى تيس أن ذلك "يعتمد على قدرة سداد الأشخاص وعلى إرادة الدولة في حال دخلت كضامن لأن البنوك ومؤسسات الائتمان تسعى أولاً إلى الحصول على ضمانات".

سينجح في حال صادق عليه البرلمان لأن كثيراً من الأسر تريد تسوية وضعياتها الشائكة خاصة وأن ديونها "تتبع اتجاهها تصاعدياً".

وقال إن "ارتفاع معدل البطالة بسبب فقدان الوظائف في ظل جائحة كورونا تسبب في زيادة مديونية الأفراد والأسر للبنوك ومؤسسات الإقراض الأصغر والجمعيات التي تعمل في مجال الإقراض".

وفي ضوء تلك المؤشرات، فإن معدل التداين الأسري في تونس بلغ قرابة 32 في المئة باعتبار الناتج المحلي الإجمالي المتاح للأسر، وهو رقم مرتفع للغاية.

ويعتقد تيس، وهو رئيس تحرير مجلة الاقتصاد المغربي المحلية الناطقة بالفرنسية، أن تطبيق مشروع القانون

المحلية للأسر التونسية بلغت بنهاية النصف الأول من العام الجاري نحو 24 مليار دينار (8.8 مليار دولار).

وتتنوع هذه القروض بحسب احتياجات المواطنين لها، حيث تظهر الأرقام أن البنوك قدمت نحو 11.2 مليار دينار (4.1 مليار دولار) كقروض سكنية، بينما منحت المبالغ الأخرى كقروض استهلاكية.

ووفق ما إذا كانت البنوك تستطيع الحصول على ديونها المعدومة، يرى تيس أن ذلك "يعتمد على قدرة سداد الأشخاص وعلى إرادة الدولة في حال دخلت كضامن لأن البنوك ومؤسسات الائتمان تسعى أولاً إلى الحصول على ضمانات".

ويعتقد تيس، وهو رئيس تحرير مجلة الاقتصاد المغربي المحلية الناطقة بالفرنسية، أن تطبيق مشروع القانون

أزمة الوباء تكشف حاجة البحرين إلى الإسراع في التوطين

وثمة عدد كبير من العمالة الوافدة لا يمكن استبدالهم جميعاً بعمالة محلية، ولكن يمكن التقليل من عددهم وخلق الفرص أمام الجيل الجديد.

ويؤكد رجل الأعمال عبدالله الكبسي على أهمية إعداد المواطنين لسوق العمل وتقديم الإنتاج الإيجابي والنوعي.

وقال إن "إعادة النظر في استخدام العمالة ووضع اشتراطات ومعايير لها نتائج إيجابية مع إعداد العمالة البحرينية القادرة على تادية الأعمال المتوفرة في السوق".



أكبر جعفري
الاعتماد على العمالة المحلية هو الاستثمار الصحيح

وعززت البحرين في العامين الماضيين وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وذلك في إطار برنامج واسع لتحقيق التوازن المالي، وهي ترتبط بحزمة دعم خليجي قدمت كل من السعودية والإمارات والكويت بقيمة تقدر بنحو 10 مليارات دولار.

وتضمنت الإصلاحات التي عززت ثقة أسواق المال بالاقتصاد البحريني، تطبيق ضريبة القيمة المضافة لتعزيز وتنويع الإيرادات المالية غير النفطية، للتحقق بالاستراتيجية والإجراءات اللتين بدأت تطبيقها منذ نهاية عام 2017.

الدوران الاقتصادية، حيث تمر العملية بمرحلة تستهدف فتح قطاع أو إحداث نمو في قطاعات معينة.

ورغم ظروف القطاعات الإنتاجية بسبب أزمة كوفيد - 19، يتوقع مصرف البحرين المركزي أن يتراجع معدل البطالة بين المواطنين خلال هذا العام إلى 3.8 في المئة، وفقاً لنماذج الاقتصاد الكلي العالمية وترجيحات المحليين.

ويرى على المولاني، رئيس جمعية الاقتصاديين في البحرين، أن القوى العاملة من أهم روافد الاقتصاد، وقال إن "الاستثمار في العنصر البشري جزء مهم من رؤية البحرين الاقتصادية 2030".

لكنه لفت إلى أن هذا لا يعني عدم استقطاب أصحاب التخصصات المهمة وغير الموجودة، معتبراً أن الأساس هو تحريك عجلة الاقتصاد والحفاظ على ديمومتها.

وقال المولاني إن "الكوادر الوطنية مؤهلة وقادرة على التميز والعطاء، إن يتضح ذلك من خلال الاهتمام الوطني بالتدريب والتدريب والاحتضان وصولاً إلى التوظيف الذي يتوج هذا النوع من الاستثمار، الذي يعطي الأولوية للمواطنين المؤهلين لأخذ الوظائف من الداخل قبل الخارج".

وهناك دعوات للتركيز أكثر على تدارس الإنتاج النوعي والعمل على رفع الإنتاجية وعدم الاعتماد على أصحاب المهارات البسيطة فقط.

المنامة - تكشف تداعيات وباء كورونا مدى حاجة الحكومة البحرينية إلى الإسراع في توظيف المواطنين بعد أن تسببت هذه الأزمة في الاستغناء عن مئات من العمال الأجانب.

وتتزايد الضغوط لتحسن أداء الاقتصاد البحريني رغم انخفاض وتيرة الإصلاحات، في الوقت الذي صدرت فيه الدعوات لتعزيز المؤشرات الإيجابية بتوسيع سياسات توظيف المواطنين في القطاعين الخاص والعام.

ووصف الخبير الاقتصادي أكبر جعفري أن التوجه الحالي للتقليل من استخدام العمالة وجعلها خياراً أخيراً هو أمر "إيجابي ومطلوب"، لما له من تأثيرات اقتصادية مهمة.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى جعفري قوله إن "التأكيد على دور العمالة الوطنية هو جزء أصيل من رؤية البحرين التي تستثمر في العنصر البشري وتجعل من المواطن أولوية في الخطط والرؤى الوطنية".

وأضاف أن "الاعتماد على العمالة المحلية هو الاستثمار الصحيح الذي يؤدي للاستقرار الوظيفي والاقتصادي"، موضحاً أن التوقيت لفتح هذا الموضوع يعتبر مناسباً جداً والسبب أن هذه الوظائف يمكن إحلالها بسهولة.

ومن الواضح أن هناك حاجة اجتماعية ووظيفية إلى توفير الفرص وإعطاء الأولوية للمواطنين، في ظل حركة

خطط عراقية لتطوير صناعة التكرير والطاقة البديلة

في العراق لا تزال تعتقد أن الطاقة هي النفط فقط وهذا غير صحيح، علينا التفكير بمستقبل الطاقة من خلال الاتفاق مع كبريات الشركات النفطية العالمية".

واعتبر الوزير العراقي الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع الشركات الأميركية شيفرون وبيكر هيويز وهانويل بانها "مهمة جداً للعراق لأنها تخطط مستقبلاً لتقليل كلفة إنتاج برميل النفط".

وأوضح أن بلاده تتطلع إلى استخدام تكنولوجيا حديثة للمنافسة في السوق العالمية وأيضاً زيادة القيمة السوقية لبرميل النفط بأقل ما يمكن من الشوائب.

وقال "نفكر في تطوير صناعة التكرير والتفكير باتجاه الطاقة البديلة وكل هذا

ستؤمنه الشركات الأميركية للعراق". وفي خضم ذلك، تؤكد الحكومة أن بإمكان العراق رفع الطاقة الإنتاجية من النفط الخام من 5 إلى 7 ملايين برميل يوميا، لكن اتفاق تحالف أوبك+ حدد مستويات حصة العراق من إنتاج النفط الخام بسقف 3.8 مليون برميل يوميا.

وقال "بالنظر إلى ذلك فإن العراق سيبقى بحاجة لاستيراد الغاز أو الذهاب إلى الطاقة البديلة لسد النقص". ولدى العراق مشاريع عملاقة لتطوير صناعة الغاز في طور الإنجاز تصل إلى 80 في المئة، لكن تداعيات الوباء تسببت في تأخر عمل الشركات.

بغداد - قال وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار إن الحكومة لديها خطط لتطوير صناعة التكرير وتركيز مشروعات صديقة للبيئة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتقليص الاعتماد على الغاز الإيراني.

وتحتاج هذه الطموحات حتى ترى النور لعدة عوامل بينها الاستقرار السياسي من أجل استقطاب الشركات الأجنبية وبالتالي الاستثمار في هذه الخطط التي قد تقلص من حجم الخسائر المادية بسبب الحرب على الإرهاب، وأيضاً السيطرة على العجز في الموازنة السنوية.

وقال عبدالجبار في مقابلة مع قناة "العراقية" الحكومية مساء الأحد "نحن



تحول إستراتيجي إلى أنشطة المصب